يفتحه قال جرير ذُمّ المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام وقد
روى ذُمّ بالكسر ايضا ومنهم من يضم وهو قليل وكوجوب الفتح في نحو رُدَّها
ليناسب الالف اذ الهاء خفية والضم في رُدُّه ليناسب الواو وانما قال على
الافصح لان ما قبل الواو لا يجب ان يكون من جنسه فلذا وقع فيه الخلاف
والكسر فيه لغية لان الواو تنقلب ياء لكسرة الهاء فلا تبقى الاستكراه وغلطوا
ثعلبا في جواز الفتح وكوجوب الفتح في نون من مع لام التعريف لكثرة الاستعمال
فلو كسر والاجتمع كسرتان فيما هو كثير الاستعمال والكسر ضعيف عكس من ابنك
اذ لم يكثر كثرته فلذا ضعف فيه الفتح والمراد انهم كسروا نون من عند ملاقاتها
كل ساكن سوى لام التعريف فهي من عندها مفتوحة وعن على الاصل فانهم
يكسرون نونه عند ملاقات الساكن وعن الرجل بالضم ضعيف فكانهم
حركوا النون بالضم للاتباع ضمة الجيم كقوله تعالى قُلُ انظروا كان الراء في
حكم الساكن اذ المدغم ساكن واللسان يرتفع رفعة واحدة ولا يجوز
عن الرجل بالفتح للاتباع لان الاتباع ليس باصل وانما يوخذ بما ورد عنهم
ولا يقاس عليه **قوله** وجاء في المتفق يجيء في الوقف انشاء الله تعالى انه
يجوز الوقف على النقر رفعا وجرا بنقل الحركة والمراد هنا انه اذا وقف من غير
نقل الحركة والتقى ساكنان فبعضهم يجوز تحريك الاول بحركة الساكن للوقف
ويجوز هذا النقرُ ومن النقرِ ولم يات ذلك اي تحريك القاف بحركة الراء
في دابت النقر على شذوذ وذلك الهرب من التقاء الساكنين حوان متفق
للوقف والنقر التقاط الطائر الحبة وكذا حركوا الالف في دابة وشابة فصارت
همزة وهذا اذا لم يمنع مانع فلم يغيروا في تامروني لبعد الهمزة عنها ولثقل الضم
عليها فيها **قوله** الابتداء الساكن ما يحتمل ثلاث حركات غير صورته كميم عمرو

[margin:] الالف ما قبلها فلما نما معدوم فكان في ردها هو الدال فيفتح حفظا لمدتها اسر

[margin:] لانه ينقص ضم ما قبلها من الهاء لخفايه كانه معدوم فكان ما قبلها هو الدال فيضم حفظا الواو لمدتها اسر

[margin:] والمعنى انه لا يكون تابعا لكونه كونهما متبعا لانا لانا خذ ما لم يرد عنهم ولا يقاس على الاتباع في جواز الفتح

عمرو والمتحرك ما يحتمل حركتين غير صورته كعين عمرو والحرف الذي يبتدا به لا يكون
الا متحركا لان الحرف المعطوف به اما معتمد على حركة كباء بكر او على حركة مجاورة
كميم عمرو او على لين قبله بحرف بجرى الحركة كباء دابة وصاد خويصة فمن فقد
هذه الاعتقادات بعذر التكلم دليله التجربة ومن انكر ذلك فقد انكر
العيان وكابر المحسوس وبعضهم يجوز الابتداء بالساكن لان التلفظ بالحركة
انما يحصل بعد التلفظ بالحرف وتوقف الشيء على ما يحصل بعده محال وجوابه
منع انها بعده بل هي معه والا لامكننا الابتداء بالحرف من غير الحركة وانه محال
والمراد بالابتداء الاخذ في النطق بعد الصمت لا الاخذ في النطق بالحرف بعد
ذهاب الذي قبلها كما تخليد بعضهم حق الزم وقوع الابتداء بالساكن
والوقف في الصناعة ضد الابتداء فيجب ان تكون علامته ضد علامة الابتداء
فلو وقفت على متحرك كان خطاء بل الموقوف عليه يكون الا ساكنا او في حكمه
كما يجيء في الروم الا ان الابتداء بالمتحرك ضروري لما بينا والوقف على الساكن
استحساني عند كلال اللسان من ترادف الالفاظ والحروف والحركات
قوله فان كان وقوع همزة القطع في الكلام اكثر من وقوع همزة الوصل فينبغي
ان يحصر مواضع همزة الوصل ليعلم ان ما عداها همزة قطع فنقول ظهر ان الابتداء
لا يكن الا بمتحرك فالاول الكلمة ان كان متحركا فظاهر وان كان ساكنا فيحتاج
الى همزة الوصل وذلك يكون في الاسماء والافعال والحروف واما في الاسماء
فعلى ضربين سماعي وقياسي اما السماعي فعشرة اسماء الاول ابن واصله
بنو كجمل لقولهم في تكسيره ابناء وافعال في الاصل جمع فعل فاعل بحذف اللام
واسكن الاول وادخلت عليه الهمزة الثاني ابنة واصلها بنوة كشجرة
لانها مونثة ابن وحكمها حكم الثالث ابنم بمعنى ابن والميم زائدة للتوكيد

Copyright © King Saud University